المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

واقع مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا وسُبل تطويرها لمواكبة متطلبات سوق العمل

محمد الطيب علي الشريف
كلية الاقتصاد - جامعة صبراتة
mahicq@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة لبيان واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وسُبل تطويرها حتى تُواكب متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتجددة باستمرار، وتمثلت أهمية الدراسة في أهمية الاهتمام بمناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية وتحديثها باستمرار؛ لتوفير كوادر محاسبية مؤهلة تأهيلًا أكاديميًّا مهنيًّا لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواكبة متطلبات سوق العمل، مما ينعكس إيجابيًا على تطوير الأداء المالي في عموم القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة الليبية.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على أسلوب الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات، وتم توزيعها إلكترونيًا ويدويًا، حيث تم استطلاع رأي عينة عشوائية منتظمة مكونة من أربع فئات لها علاقة بالتعليم المحاسبي (واقعًا، وتطويرًا)، ولها علاقة بالمتطلبات التي يفرضها سوق العمل في البيئة الليبية من خلال الواقع العملي، وهذه الفئات هي: (أعضاء هيئة التدريس المحاسبي في الجامعات الليبية، طلبة الدراسات العليا تخصص محاسبة، خريجو أقسام المحاسبة، ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام بسوق العمل).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لاتُواكب متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتجددة باستمرار، وتركيز الجامعات الليبية على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي في تدريس مواد المحاسبة. وقد أوصت الدراسة بضرورة ربط المواد المحاسبية النظرية بواقع سوق العمل، وضرورة الالتزام بالمعايير الدولية للتعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

الكلمات الدالة: التعليم المحاسبي، معايير التعليم المحاسبي الدولية، سوق العمل الليبي.

The reality of accounting education in Libya and ways to develop it to meet requirements of the labor market

Mohammad Al-Tayyib Al-Sharif
Faculty of Economics - University of Sabratha

Abstract

This study aimed to discuss the reality of accounting education in Libya and ways to develop it to keep requirements of the labor market. The researcher used the descriptive analytical method, relying on the questionnaire method as a main tool for data collection, a random sample of four categories related to accounting education was surveyed, and it has to do with the requirements imposed by the Libyan labor market, these categories are (Professors of the accounting department, Masters and PhD students in accounting, accounting department graduates, Department managers and department heads). The study reached several results: accounting education in Libyan universities does not keep pace with the requirements of the labor market, accounting education can be developed in Libyan universities by adhering to international accounting education standards, with some obstacles facing the process of developing accounting education in Libyan universities.

Keywords: accounting education, international accounting education standards, the Libyan labor market.

1. المقدمة

تلعب المحاسبة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وذلك لما تُقدمه من معلومات تُستخدم لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وتقييم الأداء سواء أكانت للمستخدمين الداخليين أم للخارجيين، كما تُعتبر مهنة المحاسبة عنصرًا رئيسًا في دوران عملية الاقتصاد حيث تُعتبر مخرجات النظام المحاسبي من أهم مدخلات القرارات الاستثمارية باعتبارها عاكسة للوضع المالي للمشروع بكل شفافية ووضوح، ومبنية على أُسس ومعايير محاسبية، وهذا يتطلب أن يكون هناك تكامل وتنسيق بين كلٍ من (مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي)، حتى يستطيع كل واحد منهما تقديم المهمة المطلوبة منه بالشكل المُناسب، ويجب أن يكون لنظام التعليم المحاسبي أهدافًا واضحة، ومخرجات تعليمية محددة تُلبي

احتياجات سوق العمل من المتخصصين في مجال ممارسة مهنة المحاسبة وفق متطلبات العصر الحالي (محمود وآخرون، 2015).

اتسمت بدايات العصر الحالي بتغيرات هائلة في مختلف النواحي المتعلقة بحياة الإنسان، ونتيجة لذلك حدثت تطورات سريعة ومتلاحقة في العالم مما أثر في بيئة الأعمال الحديثة، وأدى ذلك إلى إحداث تغيرات جدرية في مختلف مجالات الحياة المعاصرة، التي من بينها مجال علم المحاسبة إحدى العلوم الاجتماعية التي تتسم بتأثرها الكبير بعوامل البيئة (الاقتصادية، والسياسية، والقانونية، والاجتماعية، والتكنولوجية)، فيجب أن تستجيب مهنة المحاسبة لمتطلبات بيئة العمل المتغيرة، وتتكيف مع تلك التطورات المستمرة والمتسارعة، فمخرجات مؤسسات التعليم العالي هي نفسها مدخلات وعناصر العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن ما سبق ذكره يجب أن ينعكس بشكل واضح في التعليم المحاسبي لمُسايرة التغيرات الحاصلة في مهنة المحاسبة، ومتطلبات البيئة الاقتصادية بشكل عام، وبما يُلبي متطلبات سوق العمل الذي يُعد الحاضنة الرئيسة لمخرجات التعليم المحاسبي، ونظرًا لأهمية التعليم المحاسبي في العالم فقد دعت العديد من المنظمات المهنية وأبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، إلى ضرورة صياغة سياسات وأساليب تعليمية حديثة تُركز على إكساب الطالب الجامعي القدرات والمهارات المهنية اللازمة، وتُنمي لديه التفكير التحليلي والابتكاري وتبنيها ومواكبتها، ونتيجة لذلك صدرت معايير التعليم المحاسبي الدولية في (ثمانية) معايير يُعتبر الالتزام بتطبيقها بمثابة تطوير لمناهج التعليم المحاسبي الجامعي.

وفي هذا الصدد أشار (Nassar et al., 2013) إلى أن الأسلوب التقليدي المتبع حاليًا لا يؤهل الطالب الجامعي بالقدر المطلوب ليُمارس مهنة المحاسبة باقتدار، كما أن هذا الأسلوب لا يأخذ في اعتباره مفهومًا شاع حديثًا في الأوساط التعليمية هو مفهوم المهارات القابلة للنقل (Transferable Skills)، بمعنى أن المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية المختلفة، يُمكن أن تُفيد مكتسبها عند انتقاله إلى مرحلة التوظيف، وعليه فإن جودة التعليم المحاسبي تلعب دورًا هامًا في تطوير مهنة المحاسبة.

ومن خلال ما سبق توضيحه جاءت فكرة الدراسة الحالية لعرض واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، والبحث في سُبل تطويرها حتى تُواكب متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتطورة باستمرار، مع الوقوف على أهم التحديات التي تقف عائقًا أمام عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي.

2. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الأبحاث والدراسات السابقة التي قام بها الباحثون المهتمون بالتعليم المحاسبي ومدى توافقه مع متطلبات سوق العمل من نواحي عديدة ومختلفة، وفي الجزء التالي سيتم عرض بعض من تلك الدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية كما يأتي:

فنجد مثلاً أن دراسة (أمين، 2012) تناولت المواءمة ما بين التعليم العالي وسوق العمل، وأظهرت أن الخلل يكمن في افتقار الخريجين لما يُعرف بمهارات القرن الواحد والعشرين مما يصعب دمجهم في سوق العمل وخاصة القطاع الخاص، وأوصت الدراسة بأن تعمل مؤسسات التعليم العالي جاهدة في إيجاد أفضل السُبل لتعزيز هذه المهارات، وتشجيع الأبحاث العلمية التي تتناول العلاقة بين التعليم وسوق العمل.

بينما اهتمت دراسة (Ayeboafo, 2012) بالأمور التي يجب أن يُركز عليها أساتذة المحاسبة في المؤسسات التعليمية بجمهورية غانا لإنتاج خريجين جاهزين لسوق العمل، وقد خلصت الدراسة إلى وجود فجوة بين نظرية المحاسبة (ما يُدرس في الجامعات) والممارسة العملية (سوق العمل)، وأن مناهج التعليم المحاسبي بحاجة إلى بذل مزيد من الاهتمام والعناية.

وفي المسار نفسه تناولت دراسة (Corte & Martinez, 2014) تحليل الاختلافات الموجودة في مجال العمل المحاسبي بين التدريب على الكفاءات التي تقدمها الجامعات بالمكسيك لطلاب المحاسبة من خلال التعليم المحاسبي، وبين المتطلبات المتعلقة بسوق العمل المتمثلة في (المعرفة، المهارات، والقيم)، وقد أظهرت النتائج أن هناك درجة كبيرة من الاختلاف بين تدريب الكفاءات الذي تلقاه المحاسبون الذين تخرجوا حديثًا من الجامعات المكسيكية وبين المتطلبات الحالية لسوق العمل.

أما دراسة (أحمد، 2016) فقد هدفت إلى معرفة مدى قدرة التعليم المحاسبي بالجامعات السودانية على الوفاء بمتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، وبيان مدى التوافق بين مخرجات التعليم المحاسبي واستراتيجية التعليم للتأهيل المهني للاتحاد الدولي للمحاسبين، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تصميم استبانة لهذا الغرض، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية تُلبي إلى حد ما احتياجات بيئة قطاع الأعمال الحالية، مع وجود بعض أوجه القصور في التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات استراتيجية التعليم للتأهيل المهني للاتحاد الدولي للمحاسبين.

وفي ذات السياق هدفت دراسة (حسان، 2018) إلى التعرف على مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل، من وجهة نظر المحاسبين وأصحاب العمل في المؤسسات والجمعيات الأهلية في قطاع غزة، وقد إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى إن أساليب وطرق التدريس بحاجة لتحديث لتتماشى مع المتطلبات العلمية والمهنية لسوق العمل.

وفي المُقابل تناولت دراسة (ياسمينة، 2019) بيان أهمية مؤسسات التعليم العالي المحاسبي في توفير محاسبين مهنيين قادرين على مواكبة تطورات سوق العمل، وذلك بكفاءات تُمكنهم من مواجهة تحديات التغير السريع في بيئة الأعمال ومعالجة المشكلات الاستثنائية، ولعل التعليم الجامعي يُعتبر الركن الأساسي للوفاء بمتطلبات سوق العمل، وهذا من خلال تكوين الطلبة وفتح التخصصات التي تُعنى بالتكوين والتأهيل في مختلف فروع العلوم المحاسبية والمالية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة

لإعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي في الجزائر، وتطوير مضامينه للتوافق مع توصيات (IFAC) وتوسيع ثقافة التعليم المحاسبي بإنشاء تخصصات جديدة، بالإضافة إلى تيسير دخول عالم مهنة المحاسبة بإصدار قوانين واضحة لتنظيم المهنة وتفعيل تطبيقها.

وبنتائج مغايرة لنتائج الدراسات السابقة هدفت دراسة (أبوبكر، 2021) إلى التعرف على العلاقة الإحصائية بين التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية وتوافقه مع متطلبات سوق العمل من وجة نظر أعضاء هيئة التدريس وأرباب العمل بالمملكة العربية السعودية في ضوء (رؤية المملكة 2030)، وقد تم اتباع المنهجين الوصفي التحليلي، والتاريخي، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية وتوافقه مع متطلبات سوق العمل من وجة نظر أفراد العينة (في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030)، وإن التعليم المحاسبي في تلك الجامعات يُسهم في تطوير قدرة الطالب وصقله بالمعارف والقدرات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

وأخيرًا تناولت دراسة (حجازي وآخرون ، 2021) توضيح دور التأهيل الأكاديمي والعملي بكلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات طلبة المحاسة المهنية والأخلاقية، ولتحقيق ذلك تم استخدام أسلوب الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد أظهرت النتائج أن التأهيل الأكاديمي والعملي في كلية فلسطين التقنية متوفر إلى حد كبير، كما أظهرت أن مستوى الممارسات المهنية للطالب متوفرة.

التعليق على الدراسات السابقة

رغم الزخم الكبير للدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت (التعليم المحاسبي) من جوانب عدة مختلفة، سواء في البيئة الليبية أو في البيئة العربية والأجنبية[1] إلا أن الباحث لاحظ أن نتائج تلك الدراسات عن علاقة التعليم المحاسبي بسوق العمل ومدى التوافق بينهما (في كل من الدول المتقدمة أو النامية) على حدٍ سواء كانت متقاربة، فقد توصلت جميعها في نتائجها أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات يحتاج إلى تطوير وتحديث مستمر لكي يتماشى مع متطلبات سوق العمل المتجددة والمتطورة باستمرار، باستثناء دراستي (أبوبكر، وحجازي وآخرون) التي توصلتا إلى نتائج متغايرة في أن التعليم المحاسبي متوافق مع متطلبات سوق العمل ويوفّر مستوى من الممارسات المهنية لخريجي المحاسبة، ويُرجع الباحث السبب في ذلك هو أن كلتا الدراستين كانتا في سنة (2021) أي حديثة جدًا، فمن الممكن التزامهم بتطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية عند تحديث المناهج الدراسية المحاسبية، أو غيرها من الأسباب الأخرى.

وهنا لا يُمكن استثناء ليبيا من ذلك، فالمُتتبع للدراسات السابقة التي تناولت التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يُلاحظ أنه لم يتم تطويره، فمزال مُعظم أعضاء هيئة التدريس يعتمدون في إعطاء

[1] إكتفى الباحث في تحليل الدراسات السابقة بالأبحاث والدراسات في البيئات الأخرى (العربية، والأجنبية)، أما الدراسات المتعلقة بالبيئة الليبية فإنه سيتم عرضها وتحليلها عند الحديث عن واقع التعليم المحاسبي في البيئة الليبية منعًا للتكرار.

المُحاضرات على دليل مناهج كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية الصادر سنة (2009)[1] يُراجع في ذلك دراسة (الشريف و أحمد، الجزء (1) مارس 2020)، رغم تعدد الأبحاث الخاصة بمناهج التعليم المحاسبي (واقعًا، وتطويرًا، ومشاكل وتحديات تواجهها، ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل) منذ سنة (2000)، وحتى سنة (2020)[2] إلا أنه لم يتم الأخذ بتوصيات تلك الأبحاث والدراسات حتى وقت إعداد هذه الدراسة، فمازالت المؤتمرات والندوات تتوالى عن التعليم المحاسبي لتحسين وتطوير مخرجاته لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في سوق العمل، والمتتبع للجهود البحثية المبذولة في هذا الشأن يُلاحظ أن موضوع التعليم المحاسبي لازال جديرًا بالاهتمام من قبل الباحثين.

لذلك جاءت فكرة هذه الدراسة لمواصلة البحث عن سُبل جادة لتطوير مناهج التعليم المحاسبي حتى تُواكب متطلبات سوق العمل (المحلية، والدولية)، وتتميز هذه الدراسة بأنها تستقصي آراء عدة فئات لها علاقة بالتعليم المحاسبي (أعضاء هيئة التدريس المحاسبي الجامعي، وطلبة الماجستير والدكتوراه تخصص محاسبة، وخريجي التعليم المحاسبي العاملين بالوحدات الاقتصادية بمدينة الزاوية، ورؤساء الأقسام، ومديري الإدارات المعنيين بقبول خريجين التعليم المحاسبي بالوحدات الاقتصادية بمدينة الزاوية نفسها) من عدة محاور للدراسة (واقع مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، وسُبل تطويرها بتطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية، والمعوقات التي يُمكن أن تواجه عملية التطوير، ومدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي الجامعي لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية).

3. مشكلة الدراسة

تلقى التعليم المحاسبي اهتمامًا خاصًا، ومازال إلى وقت إعداد هذه الدراسة محط أنظار الباحثين والمهتمين والمنظمات المحاسبية المهنية، ويأتي ذلك الاهتمام نظرًا للارتباط الوثيق بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة والمراجعة، حيث أن الأخيرة تحتاج محاسبين مهنيين أكفاء قادرين على القيام بإسهامات إيجابية خلال مدة حياتهم المهنية داخل سوق العمل من خلال القيام بالمسؤوليات المُلقاة على عاتقهم على أكمل وجه.

وتقع مسؤولية إعداد هؤلاء المحاسبين المؤهلين على عاتق عدة جهات، تأتي مؤسسات التعليم العالي في مقدمتها وذلك من خلال وضعها وتبنيها ومواكبتها لأساليب التعليم المبنية على الكفاءة في الإعداد المهني، أي تلك التي تُركز على إكساب الطالب القدرات والمهارات المهنية، التي دعت إليها المنظمات المهنية (بوفارس، 2007).

---

[1] أعد الباحث مُسبقًا دراسة حول معايير التعليم المحاسبي الدولية ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في ليبيا، (2019) وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم تحديث دليل مناهج كليات الاقتصاد الصادر في سنة (2009) ــ والذي تجاوز عمره العشر سنوات ــ بإدخال تعديلات أو إضافات على المواد المحاسبية القائمة، أو إضافة مواد محاسبية مستحدثة، لمواكبة التطورات المستجدة في بيئة الأعمال في العالم.

[2] للإطلاع على تلك الأبحاث والدراسات يُراجع الصفحات (8- 9) من الدراسة الحالية.

وعلى الرغم من التطور الكبير الذي شهده العالم في مجال التعليم المحاسبي، رغم الجهود المبذولة في ليبيا للرُقي بالتعليم المحاسبي، ويتضح ذلك جليًا في إقامة العديد من المؤتمرات، والزخم الكبير من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية مختلفة، إلا أن التعليم المحاسبي في ليبيا لا زال يُواجه العديد من المشاكل لعل أهمها أن مخرجات التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تفي بمتطليات سوق العمل المحلية في ظل الطلب المتزايد على خدمات المحاسبة، انظر مثلا: (إشميلة و الطرلي، 2013)؛ (الصقع، 2014)؛ (مصلي، 2019)، وقد جاء ذلك منسجمًا مع ما أكده (خلاط وآخرون، 2007) على أن لجنة خبراء المحاسبة والإبلاغ المنبثقة عن الأمم المتحدة أشارت من خلال مجموعة من الدراسات التي أجرتها إلى أن التعليم المحاسبي في مختلف دول العالم المتطورة منها والنامية لا يرقى إلى المستوى الذي يُحقق من خلاله خريجي الجامعات الانسجام الكامل مع الواقع العملي بما يتضمنه من تحديات وتغيرات سريعة.

وهذا يُعتبر مؤشرا على خطورة اتساع الفجوة بين المتطلبات الحالية التي يحتاجها سوق العمل الليبي وبين متطلبات التعليم المحاسبي في ليبيا، الذي ينعكس سلبًا على الطلب الداخلي والخارجي بشأن مخرجات التعليم المحاسبي، وحتى تتمكن الجامعات الليبية من مواكبة احتياجات السوق المحلي بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، يجب إعادة النظر في مناهج التعليم المحاسبي بالوقوف على واقعها الحالي، والبحث عن سُبل لتطويرها حتى تُواكب المتطلبات التي فرضها سوق العمل من خلال التطورات السريعة والمتلاحقة، وبناءً عليه يُمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

السؤال الأول: ما واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية؟

السؤال الثاني: ما المعوقات التي تُواجة عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية؟

السؤال الثالث: ما سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية؟

السؤال الرابع: ما مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية؟

4. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فى الأتى:

1. التعرّف على واقع مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية.
2. الكشف عن المعوقات التي يُمكن أن تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.
3. البحث عن سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.
4. معرفة مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي الحالية في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

5. فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة يُمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية غير كافية لتزويد خريجي المحاسبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل.

الفرضية الثانية: تُوجد مجموعة من المعوقات تواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

الفرضية الثالثة: لا يُمكن تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

الفرضية الرابعة: لا تُواكب مناهج التعليم المحاسبي الحالية في الجامعات الليبية متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

الفرضية الخامسة: لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

6. أهمية الدراسة

1. تستمد الدراسة أهميتها من الدور الرئيس الذي يلعبه التعليم المحاسبي كعنصر أساسي في العملية التعليمية في الجامعات الليبية لتوفير كوادر محاسبية مؤهلة تأهيل علمي أكاديمي لمواكبة متطلبات سوق العمل المستجدة والمتطورة.
2. تتناول الدراسة موضوعًا يُعد أحد الركائز الأساسية التي يُعتمد عليه في عملية تطوير مهنة المحاسبة باعتبارها وسيلة للتخطيط الاستراتيجي، ومصدرًا لتوفير المعلومات لاتخاذ القرارت الرشيدة.
3. تساعد نتائج هذه الدراسة المسؤولين عن الجامعات الليبية، والتعليم العالي، وأقسام المحاسبة لإيلاء اهتمام أكبر بالمناهج المحاسبية وتطويرها وتحديثها باستمرار.
4. يُسهم هذا البحث في إثراء المعلومات للشركات والمؤسسات وأرباب العمل بسوق العمل عن مدى مواكبة خريجي التعليم المحاسبي العالي للتأهيل العلمي والمهارات المطلوبة لسوق العمل.

7. منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهذا المنهج تم استخدامه من قبل معظم الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع التعليم المحاسبي مثل: (خلاط وآخرون، 2007)؛ (سمهود، 2013)؛ (إشميلة و الطرلي، 2013)؛ (مامي و ميرة، 2013)؛ (مصلي، 2019) معتمدًا على أسلوب الاستبانة فى جمع

البيانات، مستفيدًا فى ذلك من نتائج البحوث والدراسات السابقة التي تم نشرها، وذلك لمعرفة الآراء المتعددة حول التعليم المحاسبي وعلاقته بمتطلبات سوق العمل.

8. أنموذج الدراسة المُقترح:

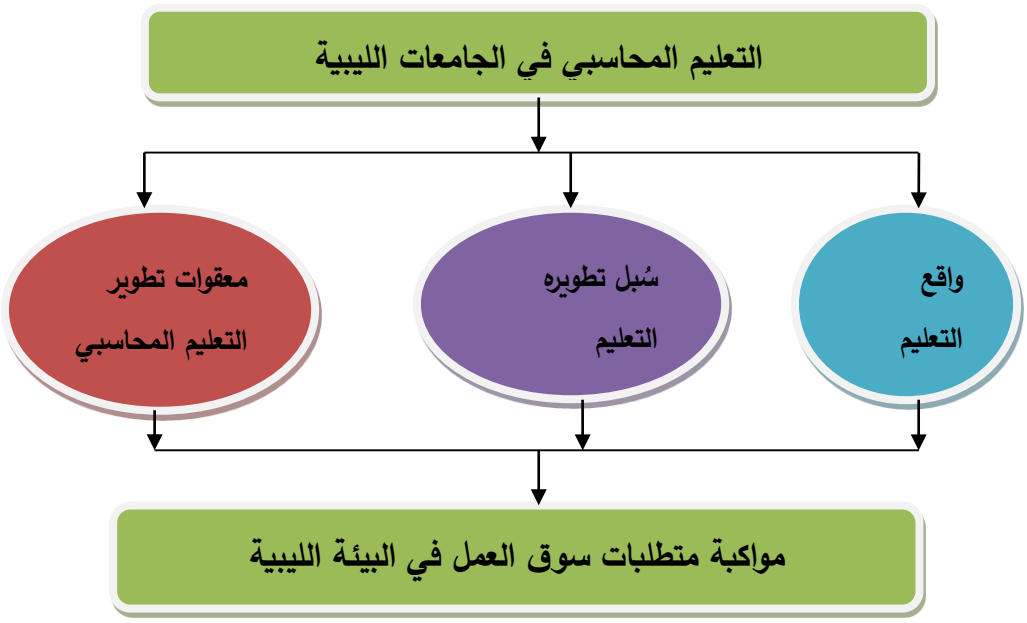

شكل رقم (1) أنموذج الدراسة المفترض

9. الإطار النظري للدراسة

1.9. التعليم المحاسبي في ليبيا

إن المتتبع لمسيرة التعليم المحاسبي وتطوره في ليبيا يُلاحظ أن بدايات التعليم المحاسبي كانت سنة (1953) من خلال التركيز على التعليم التجاري المتوسط، وذلك بإنشاء أول معهد متوسط تجاري، وبدأ تأسيس التعليم المحاسبي الجامعي بافتتاح قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الليبية بمدينة بنغازي (جامعة بنغازي حاليًا) سنة (1957)، ثم توالى بعد ذلك إنشاء كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية التي تجاوزت (14) جامعة تُغطي معظم المدن الليبية، بكل كلية تم افتتاح قسم المحاسبة لتهيئة كوادر محاسبية ليبية مؤهلة تأهيلا علميا وقادرة على تلبية احتياجات السوق الليبي المحلي من خبرات المحاسبين، ورغم التوسع الكبير الذي شهده التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية إلا أن الدراسات التي أُجريت توصلت إلى أن هناك ضعف في ممارسة مهنة المحاسبة، مما ينعكس على جودة وتوقيت إيصال المعلومات لمستخدميها، انظر على سبيل المثال: (الكيلاني، 2000)؛ (عاشور، 2004)؛ (بن غربية، 2005).

وبما إن الجامعات تُعتبر إحدى المؤسسات التعليمية التي يقع على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية في المجالات المختلفة، وذلك من خلال قيامها بوظائفها الأساسية المتمثلة في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع (الحوات و آخرون، 2005) وعليه يقع على أقسام المحاسبة مسؤولية تطوير المحاسبين

ومهنة المحاسبة عن طريق تبني تعليم محاسبي يهدف إلى تكوين محاسب متمكن وقادر على التكيف والتعامل مع المفاهيم المحاسبية وفقاً لما تقتضيه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها (أبو غزالة، 1993).

وتأسيسًا على ذلك، وحيث إن مهنة المحاسبة تعتمد في مدخلاتها على مخرجات التعليم المحاسبي في تطويرها ومواجهة متطلبات البيئة المحيطة (الربيعي، 2007)، فإن قصور التعليم المحاسبي في تزويد الطلاب بالمهارات الأساسية لمهنة المحاسبة، سيؤدي إلى عدم قدرة المحاسبين على مواكبة التطورات، وبالتالي تأخر مهنة المحاسبة في ليبيا عما هو علية في الدول الأخرى، وخلق فجوة بين المحاسبين خريجي الجامعات الليبية، ونظرائهم خريجي الجامعات العالمية (المقلة و لربش، 2016).

2.9. واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

تناولت العديد من الدراسات السابقة في البيئة المحلية موضوع التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل من عدة جوانب، فقد بدأت أولى تلك الدراسات حسب إطلاح الباحث مع دراسة (الكيلاني، 2000) التي توصلت إلى أن برامج التعليم المحاسبي ومناهجها في البيئة المحلية الليبية لا تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يليها دراسة (عاشور، 2004) التي اهتمت بواقع مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا من خلال ثلاثة أبعاد أهمها (بُعد برنامج التعليم المحاسبي)، وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور واضح في مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا على مستوى برنامج التعليم المحاسبي المُعتمد في الجامعات الليبية، وتبعتها دراسة (Ahmed & Geo, 2005) التي توصلت إلى عدة نتائج أهمها: عدم ملائمة المناهج الدراسية المحاسبية مع واقع وطبيعة الاقتصاد الليبي، واقترح الباحثان ضرورة الأخذ في الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية عند عملية تطوير التعليم المحاسبي.

وفي ذات السياق هدفت دراسة (تنتوش و تنتوش، 2007) إلى تناول العلاقة بين المتطلبات المهنية والتعليم المحاسبي وتحديد الفجوة بينهما، وقد خلصت الدراسة إلى اقتراح نموذج للتعليم المحاسبي ثنائي التركيب من خلال الدمج بين التعليم النظري الأكاديمي الرشيد والتعليم المهني التطبيقي الرصين، نظام يجمع بين المساقين (النظري والعملي)، أما دراسة (محمود م.، 2007) فقد حاولت التعرف على واقع نظام التعليم المحاسبي ورأس المال المعرفي ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الأربعة عقود الماضية، وقد بيّنت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه رغم الموارد الكبيرة المخصصة للتخطيط الاقتصادي في ليبيا خلال مدة البحث فإن هذا التخطيط لم يحقق الأهداف المرجوه منه، لعدة أسباب أهمها: التأثيرات غير الإيجابية للتعليم المحاسبي ورأس المال المعرفي، بينما ركزت دراسة (الباروني، 2008) على دور مخرجات التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية في ليبيا، وكان من أهم نتائجها وجود الفساد والانهيار في مصانع التعليم المحاسبي والقائمين عليها والعاملين فيها ومخرجاتها.

ومن زاوية مختلفة ركزت بعض الدراسات الأخرى على المهارات والمعارف التي يجب أن يوفرها التعليم المحاسبي التي يحتاجها سوق العمل، ومن تلك الدراسات: (فرج و الحضيري، 2009)؛ (الفطيمي، 2010)؛ (مامي و ميرة، 2013)، فقد حاولت التعرف على المهارات (العامة والشخصية والمهنية والوظيفية) التي يتطلب سوق العمل توفرها في خريجي مؤسسات التعليم المحاسبي، وتوصل الباحثون إلى أن نظام التعليم المحاسبي في ليبيا غير قادر على تنمية المهارات المذكورة، وأن كفاءة خريجي المحاسبة تأثرت بالمشاكل التي يُعانيها التعليم المُحاسبي في ليبيا، مما أثر على قدرتهم على مواكبة الأساليب الحديثة المطبقة في سوق العمل، وأوصى الباحثون بتطوير التعليم المحاسبي بالأخذ في الاعتبار التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، مع ضرورة إدراج مواضيع ضمن المواد المحاسبية تُغطي كافة المهارات المطلوبة للتأهيل المحاسبي.

ومن ناحية أخرى تناولت عدة دراسات المشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، ويشمل التعليم المحاسبي الإلكتروني، فمنها مثلاً دراسة (سمهود، 2013)؛ (زكري، 2013)؛ (إبراهيم، 2016)؛ (أبو غالية وآخرون، 2017)؛ ودراسة (أحمد و الشريف، 2020)، فقد هدفت تلك الدراسات إلى محاولت تحديد أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه أي تطوير محتمل للتعليم المحاسبي، حيث توصلت في نتائجها إلى أن: التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يُواجه صعوبات حقيقية تقف أمامه لتحقيق التوافق مع متطلبات السوق المحلية، التي من أهمها: قلة المراكز البحثية التابعة لمؤسسات التعليم المحاسبي التي تُعنى بمتابعة تلك المتطلبات وما يطرأ عليها من تغييرات، والأخذ بهذه التغييرات في المناهج المحاسبية، مع عدم وجود ربط بين الأكاديميين والممارسين لمهنة المحاسبة الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة بين احتياجات الممارسة العملية وماتقدمة البرامج التعليمية، كما أن هناك صعوبة في تطبيق المقررات المتعلقة بحلقات النقاش كالتدريب الميداني للطلاب في الوحدات الاقتصادية المختلفة، وندرة استخدام الوسائل التقنية الحديثة كوسائل تعليمية، إضافة إلى عدم تحديث الكتب المحاسبية المنهجية وعدم ملاءمتها للبيئة المحلية، وأخيرًا عدم تطوير المناهج الدراسية بأقسام المحاسبة من قبل أعضاء هيئة التدريس بما يتماشى مع متطلبات التعليم المحاسبي الإلكتروني.

كما قامت بعض الدراسات بطريقة مختلفة بدراسة مدى التوافق بين مخرجات التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل الليبي، ومن تلك الدراسات: (خلاط وآخرون، 2007)؛ (إشميلة و الطرلي، 2013)؛ (الصقع، 2014)؛ (التائب، 2014)؛ (مصلي، 2019)، وقد توصلت إلى أن مخرجات التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا يفي بمتطلبات سوق العمل المحلية في ظل الطلب المتزايد على خدمات المحاسبة، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الليبي والتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات، مع وجود قصور وضعف بالمنظومة التعليمية الجامعية في مجال المحاسبة في ليبيا، وعدم وجود تنسيق بين أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية وبيئات سوق العمل لاستقبال الطلبة وتأهيلهم في الجانب العملي، وعدم وجود اهتمام بالجانب العملي بشكل متزامن مع

الجانب النظري، إضافة إلى عدم إعداد الطُلاب بشكل جيد فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة، كما توصلت إلى فقدان مخرجات التعليم المحاسبي للكفاءة في أداء العمل المصرفي، وأوصت بعض تلك الدراسات الحكومة، ومسؤولي التعليم العالي، وأعضاء هيئة التدريس المحاسبي في ليبيا على إيلاء المزيد من الاهتمام بالتعليم المحاسبي لتحسين فعاليته لتلبية متطلبات سوق العمل.

والخُلاصة هنا نُلاحظ ـــــ من خلال عرض الدراسات السابقة في البيئة الليبية وما توصلت إليه من نتائج سلبية وغير مُشجعة في مُجملها ـــــ أن مهنة المحاسبة في ليبيا مازالت تُعاني من تدني المهارات المهنية للمحاسبين بكافة الوحدات الاقتصادية، وهذا يعود إلى القصور الواضح في مناهج التعليم المحاسبي، فهي مناهج دراسية وأنظمة تعليمية تجاهلت مواكبة التطورات الهائلة في ميادين العلم والتكنولوجيا، وهذا يتبين من وجود فجوة واضحة بين متطلبات سوق العمل ومهنة المحاسبة والمراجعة وبين مخرجات التعليم المحاسبي، فسوق العمل في ليبيا يفتقر إلى محاسبين مؤهلين يُلبون احتياجات بيئة العمل المعاصرة، ومازالت مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا تفتقر إلى مواكبة تلك الاحتياجات حتى وقت إعداد هذه الدراسة، والدليل على ذلك هو الكم الهائل من الدراسات السابقة في البيئة الليبية التي بحثت ـــ ولا زالت تبحث ـــ في مشاكل واقع التعليم المحاسبي ومدى ملائمته لمتطلبات سوق العمل.

3.9. معايير التعليم المحاسبي الدولية لتحسين التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

1.3.9. التعريف بمعايير التعليم المحاسبي الدولية

تُعتبر معايير التعليم المحاسبي الدولية قواعد أساسية يمكن الاسترشاد بها في تطوير المناهج المحاسبية، وذلك من أجل تقليص الفجوة القائمة بين ما يدرسه الطالب نظريًا من جهة ومتطلبات الممارسة المهنية من جهة أخرى، حيث إن المعايير تُسهم في تحسين كفاءة مخرجات العملية التعليمية، فقد أصبحت عملية تطوير المناهج المحاسبية ضرورة ملحة للتأقلم مع متطلبات الممارسات المهنية، وعليه لا بد من وجود معايير علمية محددة متفق عليها، ويُمكن الاعتماد عليها كمرجعية عند إعادة النظر في البرامج والخطط الدراسية، لذلك تم تأسيس مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية International Accounting Education Standards Board (IAESB)، مجلسا مستقلا يضع المعايير ويعمل تحت إشراف (IFAC)، ويتمثل دوره الأساسي في وضع معايير للتعليم المحاسبي والخبرة العملية والتعليم المستمر للمحاسبين، ويُمثلة مهنيون وأكاديميون من جميع أنحاء العالم، وتلتزم الجامعات والجمعيات المهنية والحكومات التي تسعى إلى الارتقاء بجودة التعليم المحاسبي والتطوير المهني بهذة المعايير لكي تُحسن الجودة الناتجة عن الخريجين والمهنيين على حد سواء (خداش و القواسمي، 2015)، كما أشار (الفكي، 2014) إلى أن وجود معايير دولية للتعليم المحاسبي ضرورة ملحة لتوفر إرشادات عامة تؤدي إلى توجية الممارسات التعليمية وترشيدها فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي.

ومن خلال ماسبق يُمكن التعريف بمعايير التعليم المحاسبي الدولية على أنها: نماذج توفر إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي، ويقوم (IAESB)

بإصـــدار هذه المعايير وتنظيمها، وهذا المجلس هو أحد الهيئات المتفرعة من (IFAC)، ويُمكن معرفة مدى الحاجة للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي من خلال الدور الذي يُمكن أن يلعبه المحاسب المؤهل في تحقيق المهمة المنشودة منه، ووجود مثل هذه المعايير تتضمن بالضرورة مخرجات تعليمية على قدر عالٍ من التأهيل، إضـــافة إلى ذلك فإن غياب مثل هذه المعايير يؤدي إلى الاختلاف في الأســـس التعليمية والمنهجية التي تتبع من قبل المؤسسات التعليمية في مختلف البلدان، وهو ما سينعكس سلبًا على نوعية المخرجات.

2.3.9. أهمية وجود معايير للتعليم المحاسبي

- توفير معلومات دولية لقياس مدى التزام المؤســسـات التعليمية بمتطلبات معايير التعليم المحاسـبي الدولية.
- التقليل من الخلافات الدولية بخصوص التأهيل العلمي والمهني للمحاسب، مع سهولة تنقل المحاسبين بين الدول.
- وضــع الأســس والضــوابط لإعداد المحاســب المهني المؤهل حســب المواصــفات المحددة من قبل (IFAC)، والتي يوضحها الشكل التالي:

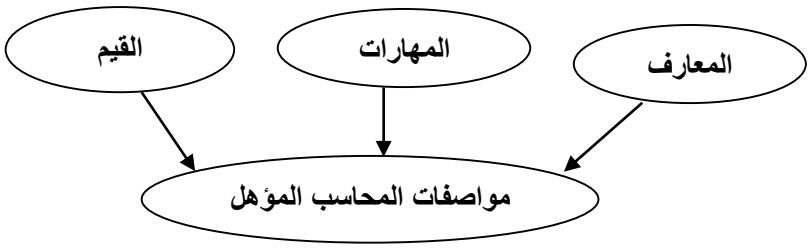

الشكل رقم (1) مواصفات المحاسب المؤهل حسب (IFAC)

المصدر: الفكي، مرجع سبق ذكره: 119.

ويُلاحظ من الشـكل السـابق أنه اشـتمل على المقومات المهنية لمهنة المحاسـبة المتمثلة في الجوانب الآتية (الجانب العلمي، الجانب المهني، الجانب الأخلاقي).

مما سبق يُمكن القول بأن (IAESB) يُسـهم في تحقيق رسـالة الاتحاد الدولي للتعليم المحاسـبي من خلال وضع الأسس والضوابط لإعداد المحاسب المؤهل حسب المواصفات المحددة، وذلك بما يُقدمه من إسـهامات وتطوير وتعزيز لعملية التعليم المحاسـبي، وعليه فقد قام مجلس معايير التعليم المحاسـبي الدولية بإصدار عدة معايير تُعني بالتعليم المحاسبي للطلبة في مرحلة الدراسة الجامعية، ومرحلة ما بعد التخرج والانخراط في سوق العمل، وقد بدأ العمل في معظم تلك المعايير من أول يناير 2005، وقد تمت المطالبة بالتركيز على المخرجات التعليمية والكفاءات المهنية من قبل المجلس، والآتي جدول يوضـح تلك المعايير التي تم إصدارها قبل التعديل وبعده:

الجدول رقم (1) معايير التعليم المحاسبي الدولية قبل التعديل وبعده

قبل التعديل (إصدار 2005)		بعد التعديل (إصدار بعد 2005 حتى 2013)	
رقم المعيار	عنوان المعيار	رقم المعيار	عنوان المعيار
IES1	متطلبات الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي.	IES1	متطلبات الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي.
IES2	مكونات برنامج التعليم المحاسبي المهني.	IES2	التطوير المهني الأولي (الكفاءات الفنية).
IES3	المهارات المهنية والتعليم العام.	IES3	التطوير المهني الأولي (المهارات المهنية).
IES4	القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية.	IES4	التطوير المهني الأولي (القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية).
IES5	متطلبات الخبرة العملية.	IES5	متطلبات الخبرة العملية.
IES6	تقييم القدرات والكفاءات المهنية.	IES6	التطوير المهني الأولي (تقييم الكفاءات المهنية).
IES7	التطوير المهني المستمر.	IES7	التطوير المهني المستمر (التعليم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر للكفاءة).
IES8	متطلبات الكفاءة للمراجع المهني.	IES8	التطوير المهني للشركاء المسؤولين عن مهنة المراجعة للقوائم المالية.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسات السابقة

يُلاحظ من الجدول رقم (1) التطور في المفاهيم التي حدثت في مسميات المعايير، والاعتماد الكبير على مفهوم التطوير المهني الأولي، حيث بدأت عملية التعديلات بعد اكتمال مُراجعة وثائق الإطار الفكري المتعلق بمبادئ التعليم المحاسبي الدولية ومفاهيمه ومعاييره، وذلك في سنة 2009، هذه التعديلات الجديدة في معايير التعليم المحاسبي الدولية حددت التعليم العام والتعليم المهني للمحاسبين، والخبرة العملية، والتقييم، كمكونات للتعليم المحاسبي والتطوير المهني للمحاسب (IAESB, 2012).

نستنتج مما سبق، أن الجهود مزالت مستمرة لتطوير عملية التعليم المحاسبي وتحسينها، وعليه فإن على الدول العربية ـــــ ومنها الدولة الليبية ـــــ عدم إغفال التعليم المحاسبي، بل يجب الاهتمام به بناءً على مبدأ أن الاقتصاديات الدولية الإقليمية تعتمد بالمقام الأول على عمل المحاسب المؤهل تأهيلا علميا ومهنيا، كما أن الاهتمام بالتعليم المحاسبي يضمن مخرجات تتلاءم واحتياجات سوق العمل (المحلية والدولية).

وعليه يُمكن توضيح أن الالتزام بتطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية يُسهم في تحسين برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من خلال توفيرها النقاط الآتية:

- الحصول على مستوى عالٍ في مرحلة إتمام الشهادة الثانوية شرطا للالتحاق بدراسة المحاسبة في كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، إضافة إلى عقد امتحان تحديد القُدرات للطالب، مما يضمن تمتع الطالب بمستوى ملائم من القدرات والتعليم العام، مما يؤدي إلى خلق محاسب ناجح في العمل المحاسبي المهني.
- تعديل وتطوير مواضيع المعرفة المحاسبية في مناهج التعليم المحاسبي من خلال دراسات لمتطلبات سوق العمل في البيئة المحلية، والمهارات[1] المطلوبة والمتوقعة من قبل المحاسبين وإدخالها ضمن مواضيع المناهج، من أجل الحصول على خريجين متمتعين بالمهارات المهنية قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل، مع ضرورة النظر في المناهج المحاسبية من وقت لأخر لإدخال التحسينات عليها حتى تُواكب المناهج في الدول المتقدمة.
- العمل على تمكين أعضاء هيئة التدريس من تطوير أساليبهم التعليمية من خلال تزويد برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بوسائل العرض المناسبة، وتوفير تكنولوجيا المعلومات وإختصاصاتها، وتمكينهم من الالتحاق بالدورات والمؤتمرات العلمية في مجال العمل المحاسبي، لتحديث معلوماتهم باستمرار لتوظيفها في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة.
- تضمين برنامج التعليم المحاسبي مادة خاصة عن السلوك وأخلاقيات المهنة، لتنمية القيم والأخلاقيات والسلوكيات المهنية للطلبة، وذلك لتأدية وظائفهم محاسبين مهنيين يتحلون بالقيم الأخلاقية، لمحاربة الفساد.
- أن يكون ضمن برنامج التعليم المحاسبي مدة للتدريب العملي سواء أكانت متزامنة مع الدراسة النظرية أم بعدها، لتنمية مهارات الخبرة العملية من خلال الزيارات الميدانية وربطها بالعملية التعليمية، وتبني توصيات وإرشادات المعايير الدولية بشأن ضبطها وتقويمها، حتى يكون لدى خريج المحاسبة القدرة على حل المشاكل العملية التي تخص البيئة الليبية.
- أن يشتمل التعليم المحاسبي في ليبيا على تنمية مهارة التعليم الذاتي (التعلم مدى الحياة) والتطوير المهني المستمر للكفاءة لخريجي المحاسبة.
- أن تتضمن أسئلة الامتحانات أنماط الحالات العملية من خلال ربطها ببيئة العمل الليبية التي تُنمى لدى طلاب المحاسبة مهارات التحليل وحل المشاكل.

[1] توجد العديد من المهارات المطلوب من المحاسبين اكتسابها من خلال مرحلة التعليم المحاسبي، والتي أقرتها معايير التعليم المحاسبي الدولية، ومن أمثلتها: المهارات المعرفية والإدراكية، المهارات الفنية والوظيفية، المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال، المهارات الفكرية، والمهارات الفنية والشخصية.

10. الدراسة العملية ونتائج وتوصيات الدراسة

1.10. مجتمع وعينة الدراسة

بناءً على أهداف الدراسة السابق ذكرها، فإنه يُمكن القول أن مجتمع الدراسة يتمثل في أربعة فئات[1] لها علاقة بالتعليم المحاسبي (واقعًا، وتطويرًا)، ولها علاقة بالمتطلبات التي يفرضها سوق العمل في البيئة الليبية من خلال الواقع العملي، وهذه الفئات هي:

- الفئة الأولى: أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد / قسم المحاسبة بالجامعات الليبية.
- الفئة الثانية: طلبة الماجستير والدكتوراه تخصص محاسبة، ممن لهم علاقة بسوق العمل في البيئة الليبية.
- الفئة الثالثة: خريجي أقسام المحاسبة ـــ ممن لم يمضِ على تخرجهم أكثر من (7) سنوات ـــ والذين يعملون في الوحدات الاقتصادية المختلفة بمدينة الزاوية.
- الفئة الرابعة: مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في الوحدات الاقتصادية المختلفة نفسها بمدينة الزاوية والذين لهم علاقة مباشرة بتوظيف خريجي المحاسبة.

ونظرًا لصعوبة استخدام طريقة الحصر الشامل لجمع البيانات لعدة اعتبارات منها (كبر حجم مجتمع الدراسة، ضيق الوقت، ارتفاع التكاليف المالية) تم استخدام اسلوب العينة العشوائية المنتظمة نظرًا لأن مجتمع الدراسة غير متجانس، وتم توزيع (استبانة إلكترونية على الفئتين: الأولى، والثانية)، (استبانة ورقية على الفئتين: الثالثة والرابعة)، والجدول التالي يوضح عدد الاستبانات الموزعة، والمستلمة، وعدد الاستمارات المفقودة، ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل:

الجدول رقم (2) يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

العينة	الاستبانة					
	الموزعة		المستلمة		نسبة الاستمارات القابلة للتحليل	المفقودة
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		العدد	النسبة%
أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية.	44	%22.6	44	%25.1	%100	0	0
طلبه الماجستير والدكتوراه تخصص محاسبة.	31	%15.9	31	%17.7	%100	0	0
خريجي أقسام المحاسبة ممن يشتغلون ببعض الوحدات الاقتصادية بمدينة الزاوية.	85	%43.6	77	%44	%90.6	8	%40
مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام ببعض الوحدات الاقتصادية بمدينة الزاوية.	35	%17.9	23	%13.2	%65.7	12	%60
الإجمالي	195	%100	175	%100	%89.7	20	%100

[1] يري الباحث أنه من الأفضل توزيع الاستبانة نفسه على الفئات الأربعة، إذ يُمكّن ذلك من المقارنة بين مختلف الآراء لتحديد التوافق والاختلاف بينهم، وبذلك تم استبعاد فئة طلبة المحاسبة لعدم انخراطهم في سوق العمل.

من الجدول رقم (2) يُمكن ملاحظة أن عدد استمارات الاستبانة المستلمة (175) استمارة أي بنسبة (89.7%) من إجمالي الاستمارات الموزعة، وتُمثل هذه النسبة ممتازة لإتمام هذه الدراسة، أما الاستمارات المفقودة، التي حاول الباحث استرجاعها بقدر الإمكان دون جدوى بلغت (20) استمارة بنسبة (10.3%) تقريبًا، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جدًا إذا ما قورنت بنسبة الاستمارات المتسلَّمة، مما يدل على تعاون أفراد عينة الدراسة مع البحث العلمي.

2.10. ثبات أداة الدراسة

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تُشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3) إلى درجة الثبات في استجابات عينة الدراسة كانت (80.3%) وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من (60%)، وبالتالي يُمكن القول إن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بالطريقة نفسها وكما يقصدها الباحث، وعليه يُمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق النتائج نفسها لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تُقدر بـ (80.3%).

الجدول رقم (3) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	13	0.692
سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	11	0.674
معوقات تواجه عملية تحسين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	12	0.768
مواكبة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل	12	0.794
الأداة ككل	48	0.803

3.10 تصميم استمارة جمع البيانات

استخدم الباحث استمارة الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم تصميمها على أربعة محاور بحيث يتعلق المحور الأول بواقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، ويحتوي على (13) فقرة، بينما يهتم المحور الثاني بسُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ويحتوي على (11) فقرة، وتطرق المحور الثالث لأهم المعوقات التي يُمكن أن تواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية وقد احتوى على (12) فقرة، أما المحور الأخير فقد تناول مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية، ويحتوي على (12) فقرة. وبالاعتماد على الدراسات السابقة في مجال التعليم المحاسبي، تم إعداد استبانة شاملة لمعرفة واقع التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، وسُبل تطويره لمواكبة متطلبات سوق العمل. وقد تم تحويل الإجابة على

الفقرات الواردة في محاور الاستبانة إلى قيم كمية بناءً على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale of five points) الذي يأخذ المدى من (1–5) لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة.

4.10. عرض نتائج اتفاق أفراد العينة على فقرات الاستبانة

أولا. واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية:

الجدول رقم (4) إجابات أفراد العينة على فقرات واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

ر . ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	الشكل العام للتعليم المحاسبي في الجامعات الليبية مُرضٍ.	2.43	0.657	%48.6	منخفض
2	أساليب التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تتغير بصفة مستمرة لمواكبة التطورات الحاصلة في مهنة المحاسبة والمراجعة.	1.76	0.802	%35.2	منخفض جدًا
3	التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا يعتمد على أسلوب التلقين، ولكنه يعتمد على أسلوب التعليم الذاتي.	1.51	0.830	%30.2	منخفض جدًا
4	مناهج التعليم المحاسبي المتبعة في الجامعات الليبية ليست قديمة ولا تحتاج إلى تحديث مستمر.	1.56	0.522	%31.2	منخفض جدًا
5	توفّر مناهج التعليم المحاسبى الحالية المفاهيم والبديهيات المحاسبية والإجراءات الفنية لمزاولة مهنة المحاسبة.	3.52	0.884	%70.4	مرتفع
6	هناك تكرار لا داعي له لبعض المواضيع والمفردات في مواد محاسبية مختلفة.	1.83	0.715	%36.6	منخفض
7	مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بحاجة إلى طرح مواد عملية أكثر مع (تدريب ميداني).	1.33	0.601	%26.6	منخفض جدًا
8	تواكب المقررات الدراسية في التعليم المحاسبي التطورات العالمية في مهنة المحاسبة وممارساتها.	1.90	1.062	%38.0	منخفض
9	تُعد خُطط مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية وفقاً لاحتياجات مهنة المحاسبة، بتضمنها موضوعات تتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلية.	2.16	0.786	%43.2	منخفض
10	تزود المناهج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليًا في الجامعات الليبية خريج المحاسبة بمهارة التكيف مع بيئة العمل المحلية.	2.26	0.953	%45.2	منخفض
11	يحرص التعليم المحاسبي في الجامعات على تدريس الطلبة الوسائل والبرامج التطبيقية العملية لتدريب الطلبة الخريجين واكسابهم الخبرات العملية.	2.68	1.067	%53.6	متوسط
12	توضح مواد التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية سُبل تطبيق المعايير الدولية لمهنة المحاسبة.	3.34	0.896	%66.8	متوسط
13	لايوجد ضمن المناهج المحاسبية في الجامعات الليبية مواضيع ذات علاقة بسوق الأوراق المالية مثل: تحليل القوائم المالية للشركات وتفسيرها ، وإدارة الاستثمارات المالية.	2.59	0.905	%51.8	منخفض
	الفقرات ككل	2.22	0.410		منخفض

بالنظر إلى الجدول رقم (4) يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تتراوح بين (1.33) – (3.52)، وجميعها تُشير إلى أن واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يقع بين (الدرجة المنخفضة جدًا والدرجة المرتفعة)، كما تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يساوي (2.22) بانحراف معياري (0.410) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها منخفضة، مما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بشكل عام هو بدرجة منخفضة.

ثانيًا. مُعوقات تواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية:

الجدول رقم (5) إجابات أفراد العينة على فقرات المعوقات التي تواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

ر.ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	ضعف أنظمة قبول الطلبة في كليات الاقتصاد والمحاسبة بالجامعات الليبية.	3.89	0.615	%77.8	مرتفع
2	عدم مواكبة المقررات الدراسية الحالية لتطورات مهنة المحاسبة.	4.56	0.692	%91.2	مرتفع جدًا
3	ضعف المؤهلات العلمية المتوفرة في برنامج التعليم المحاسبي.	3.41	0.811	%68.2	مرتفع
4	غياب الخبرة العملية لأعضاء هيئة التدريس في ممارسة مهنة المحاسبة.	4.45	0.741	%89.0	مرتفع جدًا
5	عدم وجود تعاون بين منظمات الأعمال والجامعات في مجال تدريب طلبة المحاسبة.	4.76	0.479	%95.2	مرتفع جدًا
6	نقص الوعي بأهمية مهنة المحاسبة بالنسبة للمجتمع المحلي الليبي.	3.60	0.736	%72.0	مرتفع
7	ضعف القوانين واللوائح المنظمة لمهنة المحاسبة في البيئة الليبية.	3.90	0.662	%78.0	مرتفع
8	عدم ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية للواقع الفعلي في بيئة العمل المحلية.	4.49	0.773	%89.8	مرتفع جدًا
9	تركيز الجامعات على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي.	4.66	0.523	%93.2	مرتفع جدًا
10	قدم الكتاب المنهجي وعدم ملائمته لتطورات بيئة الأعمال.	4.43	0.691	%88.6	مرتفع جدًا
11	ضعف التعاون بين نقابة المحاسبين الليبيين والجامعات في مجال تدريب الخريجين.	4.65	0.504	%93.0	مرتفع جدًا
12	ضعف الإمكانيات المتاحة لكليات المحاسبة بالجامعات الليبية.	4.41	0.560	%88.2	مرتفع جدًا
	الفقرات ككل	4.27	0.349		مرتفع جدًا

وفي المُقابل من خلال الجدول رقم (5) نُلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس محور المعوقات التي تواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تتراوح بين (3.41) – (4.66)، وجميعها تشير إلى أن فقرات هذا المحور تقع بين درجة مرتفعة أو درجة مرتفعة جدًا، كما تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور يساوي (4.27) بانحراف معياري

(0.349)، وتُعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جدًا، مما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن المعوقات التي تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة جدًا.

ثالثًا. سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية:

الجدول رقم (6) إجابات أفراد العينة على فقرات سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

ر.ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	وضع شروط قبول للطالب تخصص محاسبة في كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية كما وردة في المعيار الأول من معايير التعليم المحاسبي الدولية (IES1) بعنوان (متطلبات الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي).	3.82	0.796	%76.4	مرتفع
2	تزويد طالب المحاسبة بمزيج مناسب من المهارات المعرفية والإدراكية لتنمية قدرة الطالب على الاستفسار والبحث لاكتشاف كل ماهو جديد في علم المحاسبة، والتفكير المنطقي التحليلي والانتقادي للتعرف على المشاكل المحاسبية وحلها.	4.23	0.497	%84.6	مرتفع جدًا
3	تنمية المهارات الفنية والوظيفية لدى طالب المحاسبة من خلال القدرة على القياس والتقييم وكتابة التقارير، وغيرها.	4.45	0.523	%89.0	مرتفع جدًا
4	تزويد برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالمعرفة والمهارات التنظيمية وإدارة الأعمال لتلبية متطلبات اكساب الطالب مهارات القدرة على التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأفراد والموارد وحتى القيادة.	4.37	0.553	%87.4	مرتفع جدًا
5	تزويد برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالمعرفة بتكنولوجيا المعلومات واختصاصاتها ليتمكن الطالب من توظيفها لحل المشاكل المحاسبية المعاصرة.	4.50	0.567	%90.0	مرتفع جدًا
6	من المهم تزويد طلبة المحاسبة بمزيج مناسب من المهارات الفكرية، والفنية والشخصية، ومهارات التواصل بين الأشخاص، حتى يقوموا بوظيفتهم مستقبلاً محاسبين مهنيين بأفضل صورة في بيئة معقدة ومتغيرة بشكل سريع.	4.35	0.548	%87.0	مرتفع جدًا
7	أن يشتمل التعليم المحاسبي في المرحلة الجامعية على عملية تنمية القيم والأخلاقيات والسلوكيات المهنية لطلبة المحاسبة، وذلك لتأدية وظائفهم محاسبين مهنيين يتحلون بالقيم الأخلاقية، لمحاربة الفساد.	4.42	0.541	%88.4	مرتفع جدًا
8	تعليم طالب المحاسبة مهارات الخبرة العملية من خلال الزيارات الميدانية وربطها بالعملية التعليمية، حتى يكون لديه القدرة على حل المشاكل العملية التي تخص البيئة الليبية.	4.67	0.582	%93.4	مرتفع جدًا
9	أن يحتوي التعليم المحاسبي في ليبيا على مهارات التقييم النهائي للمتطلبات اللازمة من خريج المحاسبة المهني.	4.24	0.547	%84.8	مرتفع جدًا
10	أن يشتمل التعليم المحاسبي في ليبيا على تنمية مهارة التعليم الذاتي (التعلم مدى الحياة) والتطوير المهني المستمر للكفاءة لخريجي المحاسبة.	4.43	0.583	%88.6	مرتفع جدًا
11	أن يشتمل التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تنمية مهارة التطوير المهني للمراجعين عن مهنة مراجعة القوائم المالية.	4.23	0.497	%84.6	مرتفع جدًا
	الفقرات ككل	4.34	0.277		مرتفع جدًا

من خلال مُراجعة الجدول رقم (6) يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية تتراوح بين (3.82) – (4.67)، وجميعها تُشير إلى أن سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية هو بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جدًا، كما تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية يساوي (4.34) بانحراف معياري (0.277)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جدًا، مما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة جدًا.

رابعا. مواكبة مناهج التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية:

الجدول رقم (7) إجابات أفراد العينة على فقرات مواكبة مناهج التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية

ر.ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	المناهج المحاسبية الجامعية ـــ بصورتها الحالية قبل التحسين ـــ متوافقة مع متطلبات سوق العمل في البيئة الليبية.	2.34	0.908	%46.8	منخفض
2	توفّر مناهج التعليم المحاسبي ـــــ بصورتها الحالية ـــــ للخريج كافة المهارات المطلوبة مهنيًا في سوق العمل في البيئة الليبية.	2.33	1.047	%46.6	منخفض
3	يتمكن خريج المحاسبة باعتماده على مناهج التعليم المحاسبي ـــــــ بصورتها الحالية ـ على مواجهة متطلبات سوق العمل الدولي.	1.65	0.885	%33.0	منخفض جدًا
4	تهتم مناهج التعليم المحاسبي ـــ بصورتها الحالية ـــ بتعريف محاسب المستقبل بأخلاقيات العمل المحاسبي وبقواعد السلوك المهني.	2.35	0.831	%47.0	منخفض
5	تحرص مناهج التعليم المحاسبي ـــــ بصورتها الحالية ـــــ على تزويد خريج المحاسبة بمهارات الحاسوب وتقنية المعلومات اللازمة لاستخدامها في سوق العمل في البيئة الليبية.	2.22	0.780	%44.4	منخفض
6	يتفاجأ خريج المحاسبة بفجوة كبيرة بين ما درسه من مناهج التعليم المحاسبي وبين الواقع العملي في السوق المحلي الليبي.	4.08	0.791	%81.6	مرتفع
7	متطلبات سوق العمل الليبية تفوق إمكانيات الخريج المعرفية.	3.92	0.715	%78.4	مرتفع
8	خريج المحاسبة لديه القدرة على التفكير والإبداع في حل المشكلات المحاسبية المتعلقة بسوق العمل في البيئة الليبية.	2.67	0.867	%53.4	متوسط
9	خريج المحاسبة من الجامعات الليبية لديه القدرة على تطبيق النظرية المحاسبية والقياس المحاسبي وكتابة التقارير المهنية.	2.42	0.854	%48.4	منخفض
10	حاجة سوق العمل الليبي إلى تطبيقات محاسبية تُلبي كافة متطلبات المستفيدين من الخدمات المحاسبية.	3.88	0.450	%77.6	مرتفع
11	تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليًا في الجامعات الليبية الخريج بمجموعة من المعارف النظرية اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة في سوق العمل	2.80	1.105	%56.0	متوسط
12	تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليًا في الجامعات الليبية الخريج بمهارة العمل بروح الفريق اللازمة في سوق العمل في البيئة الليبية.	2.35	0.845	%47.0	منخفض
	الفقرات ككل	2.75	0.472		متوسط

من خلال الجدول رقم (7) يتضـــح أن جميع المتوســـطات الحســـابية للفقرات التي تقيس محور مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسـبي لمتطلبات سـوق العمل في البيئة الليبية تتراوح بين (1.65) – (4.08)، وجميعها تُشـير إلى أن فقرات هذا المحور تقع بين الدرجة المنخفضـة جدًا و الدرجة المرتفعة، كما تُشـير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور يساوي (2.75) بانحراف معياري (0.472)، وتُعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، مما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية بشكل عام هو بدرجة متوسطة.

5.10. اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى (الصفرية): واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية غير كافية لتزويد خريجي المحاسبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل.

الفرضـــية الأولى (البديلة): واقع مناهج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية كافية لتزويد خريجي المحاسبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل.

الجدول رقم (8) نتائج اختبار(T) لعينة واحدة

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T)	معنوية اختبار (T)
واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية غير كافية لتزويد خريجي المحاســـبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل.	**174**	**2.22**	**0.410**	**-17.805**	**0.999**

بالرجوع إلى البيانات بالجدول رقم (8) يتبين أن قيمة اختبار (T) الخاصـــة باختبار مدى كفاية واقع مناهج التعليم المحاسـبي في الجامعات الليبية لتزويد خريجي المحاسـبة بالمعارف المحاسـبية التي تُلبي احتياجات سـوق العمل المحلي تسـاوي (17.805-) ومسـتوى الدلالة تسـاوي (0.999) وهي أكبر من (0.05) مما يعني عدم رفض الفرضـية الصـفرية، وبالتالي يُمكن القول بأن واقع مناهج التعليم المحاسـبي في الجامعات الليبية غير كافية لتزويد خريجي المحاسبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراســات الســابقة في ليبيا من بينها (إشــميلة و الطرلي، 2013)؛ (مصلي، 2019).

الفرضية الثانية (الصفرية): لا تُوجد مجموعة من المعوقات تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

الفرضـية الثانية (البديلة): تُوجد مجموعة من المعوقات تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسـبي في الجامعات الليبية.

الجدول رقم (9) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T	معنوية اختبار (T)
معوقات تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجمعات الليبية.	**174**	**4.27**	**0.349**	**34.12**	**0.000**

بالإطلاع على بيانات الجدول رقم (9) يتضـــح أن قيمة اختبار (T) الخاصـــة باختبار مدى وجود معوقات تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تســـاوي (34.12) ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يُمكن القول أنه توجد مجموعة من المعوقات تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة نذكر منها دراسة (المقلة و لربش، 2016) التي توصـــلت إلى نتيجة مفادها أن برامج الدراســـات العليا في المحاســـبة بالبيئة الليبية يُواجة العديد من التحديات والمشاكل، وبيّنت أن السبب الرئيس في ذلك هو ضعف التأهيل الأكاديمي لطالب المحاسبة في المرحلة الجامعية الذي نتج عنة ضعف قدرة الخريجين على اكتساب المهارات المعرفية؛ ودراسة (زكري، 2013) التي توصلت أن التعليم المحاسبي في ليبيا يواجه العديد من التحديات.

الفرضية الثالثة (الصفرية): لا يُمكن تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

الفرضـــية الثالثة (البديلة): يُمكن تطوير مناهج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة

المتغير	درجـــة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T)	معنوية اختبار (T)
تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية.	**174**	**4.34**	**0.277**	**45.14**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (10) نُلاحظ أن قيمة الاختبار الخاصـــة باختبار إمكانية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من خلال الالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية تســـاوي (45.14) ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يُمكن القول بأنه يُمكن تطوير مناهج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

الفرضية الرابعة (الصفرية): لاتُواكب مناهج التعليم المحاسبي الحالية في الجامعات الليبية متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

الفرضـية الرابعة (البديلة): تُواكب مناهج التعليم المحاسـبي الحالية في الجامعات الليبية متطلبات سـوق العمل في البيئة المحلية.

الجدول رقم (11) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T)	معنوية اختبار (T)
مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسـبي الحالية في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل.	**174**	**2.75**	**0.742**	**-4.97**	**0.999**

بالرجوع إلى الجدول رقم (11) نُلاحظ أن قيمة اختبار (T) الخاصـــة باختبار مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي الحالية في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل تســـاوي (4.97-) ومستوى الدلالة تسـاوي (0.999) وهي أكبر من (0.05) مما يعني عدم رفض الفرضـية الصـفرية، وبالتالي يمكن القول بأن مناهج التعليم المحاســبي الحالية في الجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات ســـوق العمل في البيئة المحلية.

الفرضـية الخامسـة (الصـفرية): لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصـائية بين متوسـط إجابات الفئات الأربعة في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاســبي بالجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات ســوق العمل في البيئة المحلية وفق الصـفة (عضـو هيئة تدريس، طلبة الماجسـتير والدكتوراه محاسـبة، خريجي أقسام المحاسبة، مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام).

الفرضية الخامسة (البديلة): تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية وفق الصـــفة (عضـــو هيئة تدريس، طلبة الماجســـتير والدكتوراه محاســـبة، خريجو أقســـام المحاسبة، مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام).

الجدول رقم (12) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق بين الفئات الأربعة

مصدر الاختلاف	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة اختبار (F)	مستوى الدلالة
بين الفئات الأربعة	**3**	**0.175**	**0.058**	**1.526**	**0.210**
الخطأ التجريبي	**171**	**6.502**	**0.038**		
المجموع الكلي	**174**	**6.677**			

يتبين من الجدول رقم (12) أن قيمة اختبار (F) الخاصـة باختبار الفروق بين متوسـط إجابات الفئات الأربعة في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاســبي بالجامعات الليبية لاتُواكب متطلبات ســـوق العمل تســـــاوي (1.526) بمستوى دلالة بلغ (0.210) وهي أكبر من (0.05) مما يعني عدم رفض الفرضـية الصـفرية، وبالتالي يُمكن القول بأنه لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصـائية بين متوسـط

إجابات الفئات الأربعة المشـــاركة في الدراســـة في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاســـبي بالجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

11. النتائج والتوصيات

1.11 نتائج الدراسة

1. مناهج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية غير كافية لتزويد خريجي المحاســـبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل، فهي مناهج قديمة وبحاجة إلى تحديث مستمر.
2. مناهج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية بحاجة إلى طرح مواد عملية أكثر مع (تدريب ميداني).
3. لا تُواكب المقررات الدراســـية في مناهج التعليم المحاســـبي الحالية في الجامعات الليبية التطورات العالمية في مهنة المحاسبة وممارساتها.
4. هناك تكرار لا داعي له لبعض المواضيع والمفردات في مواد محاسبية مختلفة.
5. يُمكن تطوير التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية بالالتزام بتطبيق معايير التعليم المحاســـبي الدولية.
6. ضــرورة تعليم طالب المحاســبة مهارات الخبرة العملية من خلال الزيارات الميدانية وربطها بالعملية التعليمية، حتى يكون لديه القدرة على حل المشاكل العملية التي تخص البيئة الليبية.
7. ضـــرورة تزويد برنامج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية بالمعرفة بتكنولوجيا المعلومات واختصاصاتها ليتمكن الطالب من توظيفها لحل المشاكل المحاسبية المعاصرة.
8. ضـرورة تنمية المهارات الفنية والوظيفية لدى طالب المحاسـبة من خلال القدرة على القياس والتقييم وكتابة التقارير.
9. عدم وجود تعاون بين منظمات الأعمال والجامعات الليبية في مجال تدريب طلبة المحاسبة.
10. ضعف التعاون بين نقابة المحاسبين الليبيين والجامعات الليبية في مجال تدريب خريجي المحاسبة.
11. تركيز الجامعات الليبية على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي في تدريس مواد المحاسبة.
12. التعليم المحاسبي الحالي في الجامعات الليبية لا يُواكب متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.
13. يتفاجئ خريج المحاسبة بفجوة كبيرة بين ما درسه من مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية وبين الواقع العملي في السوق المحلي الليبي.
14. حاجة ســـوق العمل الليبي إلى تطبيقات محاســـبية تُلبي كافة متطلبات المســـتفيدين من الخدمات المحاسبية.
15. متطلبات سوق العمل الليبية تفوق إمكانيات الخريج المعرفية.

16. لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة المشاركة في الدراسة على درجة الموافقة بأن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

2.11 توصيات الدراسة

1. ضرورة ربط المواد المحاسبية النظرية بواقع سوق العمل، حتى لا تتكون لدى خريج المحاسبة فجوة كبيرة بين ما درسه من مناهج التعليم المحاسبي وبين الواقع العملي في السوق المحلي الليبي.
2. تقترح الدراسة استخدام معايير التعليم المحاسبي الدولية مرجعية أساسية عند إعداد مناهج جديدة للتعليم المحاسبى في الجامعات الليبية، أو تطوير المناهج المحاسبية القائمة.
3. خلق تعاون بين منظمات الأعمال والجامعات وذلك بتوجيه مشاريع التخرج لطلبة المحاسبة نحو المشاكل العملية الفعلية التي تتعرض لها تلك المنظمات، وتقديم الحلول لها من خلال نتائج البحوث العلمية، مما يُساعد خريجي المحاسبة على اكتساب مهارات البحث والتطوير، ومهارات حل المشكلات المحاسبية.
4. ضرورة التعاون بين نقابة المحاسبين الليبيين والجامعات الليبية في مجال تدريب خريجي المحاسبة، من خلال الاتصال بالوحدات الاقتصادية المختلفة والزيارات الميدانية لها للوقوف على الواقع العملي في تقديم خدماتها.
5. صياغة المناهج المحاسبية بما يكفل تمكين الطالب من ممارسة التحليل والتعليم الذاتي، والعمل على إدخال المهارات والكفاءات المطلوبة لتلائم احتياجات المهنة، كالمهارات السلوكية وأخلاقيات المهنة، والقدرة على محاكاة السوق، ومهارات الاتصال، ومهارة الرغبة في التعلم، وغيرها.
6. إدخال التقنيات والمعلومات الحديثة في مناهج التعليم المحاسبي بالمراحل الجامعية، بحيث يشمل أيضا تدريب أساتذة المحاسبة على استخدام الحاسوب والتقنيات الحديثة.

3.11 دراسات مستقبلية مُقترحة

- البحث في أسباب عدم الأخذ بنتائج وتوصيات الدراسات السابقة عن التعليم المحاسبي في البيئة الليبية والاستفادة منها في تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.
- البحث في أسباب عدم تحديث دليل مناهج كليات الاقتصاد (قسم المحاسبة) الصادر في سنة (2009) إلى حد الآن (2021) دراسة انتقادية (الباحث في طور القيام بهذه الدراسة).

المراجع

المراجع العربية

محمود، أسامة عبد اللطيف، خداش، حسام الدين، ونصار، محمود. (2015). دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد: دراسة تطبيقية على الجامعات الأردنية. 3.

الفاتح، الأمين الفكي. (2014). صور مقترح لتطبيق معايير التعلم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية. ، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (7) العدد (16)، المملكة العربية السعودية*.

الكيلاني، عبد الكريم الكيلاني. (2000). التعليم المحاسبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. *مجلة البحوث الاقتصادية، مركز البحوث الاقتصادية للنشر، المجلد (11)، العددين (1،2)، بنغازي، ليبيا*.

عاشور، بشير محمد. (2004). مدى مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا لمتطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد. *ورقة مقدمة للمشاركة ضمن بحوث مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، الجزء الثاني*. بنغازي، ليبيا: مركز البحوث الاقتصادية للنشر.

الربيعي، جبار جاسم. (2007). عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني. *مجلة التقني للنشر، المجلد (20)، العدد (2)*.

خداش، حسام الدين، والقواسمي، حاتم. (2015). توافق مخرجات التعليم المحاسبي مع متطلبات الممارسة المهنية وفق حاجات السوق والمعايير الدولية للتعليم . *بحث مقدم للملتقي السنوي التاسع لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي*. المنامة، البحرين.

أحمد، خالد البشير، والشريف، محمد الطيب. (2020). التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية في ظل جائحة كورونا (جامعتي: الزاوية وصبراتة إنموذجًا) . *المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، المنعقد في 14-15 نوفمبر 2020*، ص ص 217-436، صبراتة، ليبيا.

درويش، عمار. (2016). متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر (دراسة قياسية)، *مجلة المالية والأسواق للنشر*، ص ص 270 - 292.

إبراهيم، رقية عبد الله. (2016). *مدى إستجابة المقررات المحاسبية في جامعة بنغازي للتطورات العلمية والمهنية*. بنغازي، ليبيا: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

بوفارس، رندة عطية. (2007) التعليم المحاسبي المهني بين الواقع وسُبل التطوير. *المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، يومي 26-2007/3/27*. طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.

بن غربية، سالم محمد. (2005). تطور بيئة العمل المحاسبي وإمكانية الاستفادة من نتائج الجهود السابقة في تطوير البيئة الوطنية للمحاسبة. *مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية للنشر، المجلد (6)، العدد (2)، بنغازي ليبيا*.

خلاط، صالح، المشاط، عادل، وموسى، فتحي. (2007). تقييم مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة. *المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي واقعه وإمكانيات تطويره* (صفحة 4). طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.

مامي، طارق المهدي، وميرة، عبد الحفيظ فرج. (2013)، دور المناهج المحاسبية في تطوير ممارسة مهنمة المحاسبة: دراسة تطبيقية بجامعة الزاوية. *ورقة عمل ضمن البحوث المشاركة في مؤتمر واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، خلال الفترة 27-28/ 2013/2*. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

أبو غزالة، طلال. (1993). التعليم المحاسبي في الوطن العربي. *مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (78)، أيار-حزيران، عمان، الأردن*.

التائب، عادل عبد السلام. (2014). كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل وتطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين. *مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، للفترة من 28-4 إلى 1-5 / 2014*. المملكة الأردنية الهاشمية.

مصلي، عبد الحكيم محمد. (كانون أول 2019) التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل. *رماح للبحوث والدراسات، العدد (38).*

فرج، عبد النبي محمد، والحضيري، مصطفى مصباح. (2009). مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، دراسة تطبيقية في البيئة الليبية. *مجلة جامعة الجبل الغربي، العدد (6)، غريان، ليبيا.*

الحوات، علي، وآخرون. (2005). مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات، . *النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.*

عمامرة، ياسمينة. (2019). متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وفق المعايير الدولية دراسة قياسية. *المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد (3) ، العدد (1)، الجزائر.*

سمهود، فتحي المبروك. (2013). مدى ملاءمة مخرجات التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية في البيئة الليبية. *ورقة عمل مقدمة ضمن البحوث المشاركة في مؤتمر واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، خلال الفترة 27-28/ 2/2013.* طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.

الباروني، محمد أبو القاسم. (2008). دور مخرجات التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية. *مجلة الجامعي الصادرة عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.*

زكري، محمد أبو القاسم. (2013). التحديات والمشاكل المعاصرة التي تواجه الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي في ليبيا. *المؤتمر السنوي الخامس للمنظمة العربية لضماف الجودة في التعليم، 12-13 ديسمبر 2013*، (الصفحات 1-26). تونس.

الشريف، محمد الطيب، وأحمد، خالد البشير. (الجزء (1) مارس 2020)، معايير التعليم المحاسبي الدولية ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في ليبيا، *كتاب أعمال المؤتمر العلمي الدولي بتوزر الجمهورية التونسية، للفقترة 15-16 ديسمبر 2019* (الصفحات 97-127). توزر، الجمهورية التونسية: منشورات مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية.

الصقع، محمد سالم. (2014)، تطوير برنامج التعليم المحاسبي للرفع من كفاءة مخرجاته تلبية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نطر أعضاء هيئة التدريس وطلبة أقسام المحاسبة. *مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، للفترة من 28-4 إلى 1-5 / 2014.* المملكة الأردنية الهاشمية .

حسان، محمد صبحي. (2018). *مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل دراسة ميدانية على المؤسسات والجمعيات الأهلية في قطاع غزة.* عزة، فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

أحمد، محمد فتح الإله. (2016). مدى التوافق بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصر والاتحاد الدولي للمحاسبين من وجهة نظر أرباب العمل وأعضاء هيئة التدريس. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد (9)، العدد (23)، الخرطوم، السودان.*

الفطيمي، محمد مفتاح. (2010). دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل. *المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، خلال الفترة 13-14/ 4/ 2010.*

المقلة، محمود عاشور، ولربش، منصور محمد. (يونيو 2016). التحديات والمشاكل التي تواجه برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد (7)، زليتن، ليبيا*، ص 355.

تنتوش، محمود قاسم، وتنتوش، طارق محمود. (2007). متطلبات مهنة المحاسبة والحاجة إلى تعليم محاسبي ثنائي التركيب. *المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، يومي 26-27 / 3 / 2007*، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

محمود، مصطفى بكار. (2007). نظام التعليم المحاسبي ورأس المال المعرفي ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية. ، *المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، يومي 26-27 / 3 / 2007*، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

أبو غالية، مفتاح سالم، العبيدي، أحمد يوسف، والفرجاني، منصور محمد. (2017). معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (10)، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا*، ص ص 112- 156.

حجازي، منتصر أحمد، أبو ريحان، غادة إياد، وسعيد، نسمة سيد. (يونيو 2021)، دور التعليم المحاسبي في تنمية المهارات المحاسبية لطلاب كلية فلسطين التقنية دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد (8)، العدد (1)* .

إشميلة، ميلاد رجب، والطرلي، محمد مفتاح. (2013). مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصا والتجارة ، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، العدد (1)*، ص ص 254-292.

أبو بكر، نجوي محمد. (2021). مدى توافق التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية مع متطلبات سوق العمل (في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030) . *مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (25)، العدد (2)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.*

العزاوي، ندى سليمان، العنبكي، أحمد طاهر، ومحمد، سناء جاسم. (أبريل 2018). تطوير مخرجات التعليم المحاسبي في العراق بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل من خلال تبني المعايير الدولية للتعليم المحاسبي.*See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/332440837*. 31 - 1 ص ص ،

أمين، هناء محمد. (2012). التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان. *المؤتمر الخامس: التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي*. مسقط: الجمعية الاقتصادية العُمانية.

المراجع الانجليزية

Ahmed ،Geo. .(2005) Changes, problems and challenges of accounting education in Libya . *Accounting Education, Vol.(3), No.(13).*

Boadu Ayeboafo. .(2012) The Role of Accounting Educators in Bridging the Gap between Accounting Theory and Accounting Practice. *Research Journal of Finance and Accounting, Vol (3), No (10). www.iiste.org, ISSN-2222 - 1697(Paper)ISSN 2222-2847(Onlin).*

Corte ،Martinez. .(2014) Accounting Training Received İn College Vs. Labor Market Demands: The Case of Mexico. *The New Educational Review, 35 (2).*181-168 ،

IAESB. .(2012) *Proposed Initial Profession Development- Technical Competence.* International Accounting Education Standards Board.

Nassar ،AL-Khadash ،Mahid. .(2013) Accounting Education and Accountancy Profession in Jordan: The Current Status and the Processes of Improvement. *"Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.11*107-119